

Distr.: General
24 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد النصر (رئيس الجمعية العامة) (قطر)

المحتويات

تنظيم أعمال دورة الجمعية العامة العادية السادسة والستين وإقرار جدول الأعمال وتوزيع
البنود (تابع)

طلب مقدم من توغو لإدراج بند إضافي

طلب مقدم من الأمين العام لإدراج بند فرعي إضافي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

تنظيم أعمال دورة الجمعية العامة العادية السادسة والستين وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود (تابع)

طلب مقدم من توغو لإدراج بند إضافي (A/66/232)

١ - الرئيس وجه الانتباه إلى الطلب المقدم من توغو لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "منح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة" (A/66/232) وطلب ممثل توغو مخاطبة المكتب وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٢ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد مينان (توغو) إلى طاولة المكتب.

٣ - السيد مينان (توغو): قال إن الطلب المقدم من وفده نيابة عن الدول الثماني الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يعكس رغبتها في أن تكون تلك الهيئة منظمة اقتصادية إقليمية مفتوحة على الخارج تتعاون تعاوناً وثيقاً مع غيرها من المنظمات الدولية. ومن شأن قرار منح الاتحاد مركز المراقب في الجمعية العامة أن يدعم بلدانه الأعضاء فيما تبذله من جهود التكامل على الصعيد دون الإقليمي، وكذلك في عملية تعزيز السلام والتنمية المستدامين في غرب أفريقيا.

٤ - ومضى يقول إن الاتحاد أنشئ في عام ١٩٩٤ بهدف الوصول إلى تعاون اقتصادي واسع، وتحقيق الازدهار في المنطقة، وتعزيز العلاقات الودية مع جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية. كما كان تأسيسه مرتبطاً بإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا، اعتماداً على أن هذا التكامل هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة للدول الأعضاء وحماية استقلالها الاقتصادي، وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة لسكانها في أسرع وقت ممكن.

وفضلاً عن الأهداف العامة التي تستهدفها أي عملية تكامل إقليمي، تسعى الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تحقيق الأهداف المحددة المنصوص عليها في معاهدة داكار، التي أكدت فيها أيضاً التزامها بتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥ - وأضاف أن الدول الأعضاء في الاتحاد سعت إلى المشاركة في آليات ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي كوسيلة لتسريع تنميتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، كانت تلك الآليات تهدف إلى أن يتعاون الاتحاد الاقتصادي والنقدي مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، وخصوصاً الجمعية العامة. وسبق للاتحاد أن حصل على مركز مراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ووقع اتفاقات تعاون مع هيئات منها منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

٦ - وأشار إلى أنه في أحد الاجتماعات الاستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عقد في لوميه في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١، قررت الدول الأعضاء توسيع نطاق الاتحاد ليشمل الشؤون السياسية، أي الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في الإقليم، من أجل تسهيل تنفيذ مبادراته ومشاريعه. وعُهد إلى توغو، التي تتولى حالياً رئاسة الاتحاد، تعيين طرق محددة للتعاون مع الهيئات الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية إرساء التعاون اللازم لاتخاذ إجراءات مشتركة في مجالات نشاطه الجديدة.

٧ - واختتم كلمته بالإعراب عن ثقته بأن المكتب لن يقرر إدراج البند المطلوب في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة فحسب بل سيكفل أيضاً إحالته إلى اللجنة السادسة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُتاح

الإضافي في جدول أعمال الجمعية العامة للنظر فيه أم لا. ومضى قائلاً إن وفده لا يرى مبرراً لرفض هذا الطلب. فإن توفرت الإرادة اللازمة، يمكن إيجاد وقت مناسب للنظر إيجابياً في طلب الحصول على مركز المراقب.

١٠ - السيد زينسو (بنن): شدد على أهمية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للبلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا، وقال إن قرار الاتحاد بتوسيع نطاق ولايته ليشمل الشؤون السياسية ينبغي أن يكون ذا أهمية كبيرة للجمعية العامة. ولن يكون من الصعب النظر في الأسس الموضوعية للطلب، إذا وضع في الاعتبار أن الاتحاد منظمة حكومية دولية تستوفي، كما يبدو لأول وهلة، جميع الشروط اللازمة للحصول على مركز المراقب. وعلى أية حال، ليس على المكتب أن يقرر إلا ما إذا كان سيوصي بالموافقة على إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية، وقال إن وفده يؤيد هذا المسلك تأييداً كاملاً.

١١ - وفيما يتعلق باقتراح إرجاء النظر في البند محل المناقشة إلى حين انعقاد الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، قال إنه يود أن يؤكد أن مسائل الجدولة لا ينبغي أن تمنع الجمعية العامة من إيلاء العناية الواجبة لاهتمامات الدول الأعضاء. وقال إنه إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مؤسسات الأمم المتحدة وجدت لتحقيق الولايات الموكلة إليها، وأن اللجنة السادسة مكلفة بالنظر في طلبات الحصول على مركز المراقب، فيجب معالجة البند محل المناقشة واتخاذ قرار بشأنه على المستوى المناسب دون تأخير.

١٢ - السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد الاقتراح المقدم من توغو. وأوضح قائلاً إنه نظراً إلى أن المطلوب من المكتب إنما هو أن يقرر ما إذا كان سيوصي بإدراج هذا البند محل المناقشة في جدول أعمال الدورة الحالية من عدمه، فإنه لا يرى مبرراً يسوغ تأخير هذا

للجنة السادسة وقت إضافي، إن لزم الأمر، من أجل أن تتمكن من النظر في هذا البند الإضافي.

٨ - السيد ساليناس برغس (شيلي): تكلم بصفته رئيس اللجنة السادسة لدورة الجمعية العامة السادسة والستين، وأشار إلى وجود عدد كبير من بنود جدول الأعمال المتعلقة بطلبات الحصول على مركز المراقب وقد أحيلت من قبل إلى تلك اللجنة في الدورة الحالية. وخلال مناقشات اللجنة، أكد مختلف الوفود أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء تحليل قانوني لكل طلب على حدة، مع أخذ معايير الحصول على مركز مراقب في الاعتبار، بما فيها المعايير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٢٦/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبناء على ذلك، على الرغم من أن هذه الطلبات كانت موضع نقاش مكثف خلال الدورة، سواء في الجلسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية، أشارت الوفود في كثير من الحالات إلى أنها ليست على استعداد لاتخاذ إجراءات بشأنها خلال الدورة الحالية. وأضاف أن الطلب المقدم من توغو ورد في وقت متأخر جداً من الدورة، حيث لم يكن يتبقى للجنة السادسة سوى اجتماع رسمي واحد آخر، وبالتالي ربما يكون الوقت غير كاف لإيلاء الطلب العناية الواجبة، سواء من الناحية الإجرائية أو الموضوعية. وخلص إلى أنه سيكون من المستحسن إدراج البند الجديد في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

٩ - السيد كوروسي (هنغاريا): قال إن وفده يؤيد تأييداً كاملاً الطلب المقدم من توغو، واقترح إدراج البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. وأضاف أنه بينما تسهم منظمات التكامل الإقليمي إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأمن والازدهار في منطقة كل منها، فدور المكتب ليس مناقشة الجوانب الموضوعية في أي منظمة من هذا القبيل وإنما الفصل فيما إذا كان ينبغي إدراج البند

القرار. وعلاوة على ذلك، اعتبر أن الموافقة على الطلب ستكون وسيلة للمجتمع الدولي يستطيع من خلالها المساعدة على تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة أفريقيا، ولا سيما في الدول الأعضاء في الاتحاد.

١٣ - قرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمال الدورة السادسة والستين، تحت العنوان الأول، بندا إضافيا بعنوان "منح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة".

١٤ - قرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يحال البند الإضافي إلى اللجنة السادسة.

١٥ - غادر السيد مينان (توغو) مكانه.

طلب مقدم من الأمين العام لإدراج بند فرعي إضافي (A/66/233).

١٦ - الرئيس وجه الانتباه إلى الطلب المقدم من الأمين العام لإدراج بند فرعي إضافي بعنوان "تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية" في جدول أعمال الدورة الحالية بموجب البند ١١٥ من جدول الأعمال المعنون "تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى" (A/66/233).

١٧ - قرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن تدرج في جدول الأعمال بندا فرعيا إضافيا بعنوان "تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية". بموجب البند ١١٥ من جدول الأعمال المعنون "تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى".

١٨ - قرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يحال هذا البند الفرعي الإضافي إلى اللجنة الخامسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.